مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9828

الجمعة، 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة شيا	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد صن جيكيانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/961 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بدور لا غنى عنه في تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال. ودفع العديد من أفراد تلك البعثة وأفراد البعثة التي سبقتها، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أغلى الأثمان في خدمة البعثة. وأود أن أشيد اليوم بشجاعتهم وتضحيتهم.

ينص مشروع القرار المعروض لاعتماده اليوم (S/2024/961) على تفويض البعثة التي ستخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وهي بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، التي ستبني على إنجازات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لتعزيز الاستقرار والأمن في الصومال. إنه تتويج لمفاوضات معقدة، ونشكر جميع أعضاء المجلس على نهجهم التعاوني والتشاوري. وطوال فترة المفاوضات، ظل المجلس متحداً في تصميمه الجماعي على مواصلة دعم الصومال في حربه ضد حركة الشباب وجهوده لتحقيق السلام والأمن الدائمين والمستدامين. ويعزز مشروع القرار بقوة دعم المجلس للصومال. ويأذن القرار لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال بدعم الصومال في حربه ضد حركة الشباب وتعزيز جهود تحقيق الاستقرار في الصومال وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية. وهو يمهّد الطريق أمام المجلس للموافقة على تغيير تحويلي في تمويل البعثة في أيار/مايو 2025، مع أول استخدام متوقع للإطار الذي أنشأه القرار 2719 (2023).

ونتطلع إلى استمرار مشاركة المجلس بشأن الصومال في العام الجديد، مع تجديد نظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب في شباط/فبراير، والجولة الأولى من إعداد التقارير المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال المقرر تقديمها في آذار/مارس 2025 والاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال المقرر إجراؤه بحلول 1 نيسان/أبريل 2025.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا دون معارضة، وامتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2767 (2024).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – وهم سيراليون وموزامبيق وبلدي الجزائر – بالإضافة إلى غيانا (مجموعة 3+1).

في البداية، نود أن نشكر القائم على الصياغة، المملكة المتحدة، على الجهود المكثفة التي بذلها للتوصل إلى حل وسط بشأن هذا القرار الهام (القرار 2767 (2024)). ونرحب بحضور الممثلين الدائمين للصومال وإثيوبيا في هذه الجلسة.

يمثل قرار اليوم علامة فارقة هامة على طريق الصومال نحو توطيد بناء الدولة والاستقرار. ونحن واثقون بأن نشر بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال سيشكل قيمة مضافة واضحة في المشهد الأمني ودعماً حاسماً للجهود التي تبذلها حكومة الصومال الفيدرالية.

وكما كان متوقعا، كانت المسألة المتعلقة بتمويل البعثة في صميم المفاوضات. وأعربت مجموعة 3+1، بتوجيه من الاتحاد الأفريقي، عن تأييدها للخيار الهجين لتنفيذ القرار الإطاري 2719 (2023)، باعتباره الخيار الوحيد المجدي والقابل للتطبيق في حالة بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال خلال مراحل البعثة. ودافعنا عن هذا المسار مع الإصرار على ضرورة ضمان إمكانية التنبؤ بالموارد التي ستتم تعبئتها من المجتمع الدولي واستدامتها ومرونتها. وقبلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي النظر في تقديم مساهمة مالية رمزية للبعثة الجديدة في الصومال، رغم أنها تساهم بالفعل، وبطبيعة الحال، في ميزانية الأمم المتحدة. وجرى النظر في هذه المساهمة بعناية، على الرغم من التحديات المالية التي تواجهها القارة. والالتزام القوي الذي أبداه الاتحاد الأفريقي في هذا الملف يبين بشكل ملموس قدرة هذه المنظمة القارية على صياغة حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. لكن فلنكن واضحين: إن المساهمة المالية لا يمكن أن تتجاوز القدرات المالية للاتحاد الأفريقي.

وتمثل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال أول حالة اختبار للمجتمع الدولي ومدى استعداده لدعم الاتحاد الأفريقي في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهه. لذلك تحلينا بقدر كبير من روح التوافق خلال المفاوضات حتى نتمكن من التوصل إلى نتيجة مقبولة وعادلة بالنسبة لنا جميعا. وكان الدافع وراء هذه الروح البناءة من التوافق ضرورة مراعاة الديناميات المختلفة داخل المجلس وخارجه. علاوة على ذلك، فإن ضرورة الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس والبناء عليها، وكذلك التقدم الجدير بالثناء الذي حققته حكومة الصومال الفيدرالية، قد وجهت موقفنا المشترك. وبالتالي، فإن تأييدنا للنص المعروض علينا نابع من إيماننا العميق بضرورة استكشاف كل السبل لدعم الجهود التي يبذلها الصومال في مكافحة الإرهاب، بما يتوافق مع أولويات البلد وتطلعاته. وأيدنا هذا النص، واضعين في اعتبارنا أنه لا يمكننا أن نتحمل فشل العملية، الذي من شأنه أن يعرض للخطر التضحيات الجسام التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات والرجال والنساء الشجعان في الميدان على مدى سنوات. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة، نيابة عن المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بالاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات على الدعم الأفريقي للصومال خلال السنوات الثماني عشرة الماضية. فلنعمل معا لكي تمضي المسيرة قدما وتؤتي ثمارها لشعب الصومال.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على دورها البالغ الأهمية باعتبارها القائمة بالصياغة، وأرحب بممثلي إثيوبيا والصومال.

صوتت جمهورية كوريا مؤيدة للقرار (القرار 2767 (2024)) الذي يأذن لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال بدعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في الصومال. ونحن على ثقة بأن البعثة المأذون بها حديثا ستواصل البناء على المكاسب التي حققتها سابقتاها بشق الأنفس، بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ومنع ثغرات الأمن التي يمكن أن يستغلها الإرهابيون للتوسع. وسيكون الوفاء بالالتزامات بموجب

القانون الدولي وضمان الامتثال الكامل لمعايير السلوك وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أمرا حاسما في تنفيذ ولاية البعثة. ومن الأهمية بمكان ضمان التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام لتحقيق هذه الأهداف. ونرحب بأن القرار قد مهد الطريق للتنفيذ المختلط للإطار الذي أنشئ بموجب القرار 2719 (2023)، والذي أوصى به الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشدة. ومن المتوقع التصدي بفعالية لتحديات التمويل المزمنة التي واجهتها البعثتان السابقتان بواسطة نموذج التمويل الاستثنائي. ونحث الأمين العام بقوة على التعجيل بالتحضير للإطار، من أجل تمكين المجلس من تأكيد ما قرره في أيار/مايو بعد تقريره. وسيكون الاستعراض الاستراتيجي المستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بالغ الأهمية في دعم التنفيذ المحتمل لنموذج التمويل. وطوال هذه العملية، يجب أن يظل الامتثال والرقابة المالية والمساءلة الأولوية القصوى.

وساهمت جمهورية كوريا، باعتبارها مانحا قديما للصومال منذ عام 1993، بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كما قدمت مساهمات مالية وعينية في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وإضافة إلى ذلك، ساهمنا أيضا بما مجموعه 12,5 مليون دولار على المستوى الثنائي للاتحاد الأفريقي هذا العام، وندفع تاسع أكبر نصيب مقرر في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا نزال ملتزمين بتوسيع نطاق دعمنا لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال العام المقبل أيضا. علاوة على ذلك، شاركنا بنشاط وإخلاص في المفاوضات بتسيير التواصل، وسنواصل القيام بذلك طوال فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر مالطة المملكة المتحدة شكرا جزيلا على جهودها المكثفة بصفتها القائمة بالصياغة في هذه العملية.

ويأذن القرار الذي اتخذناه للتو (القرار 2767 (2024)) بإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، لفترة أولية مدتها 12 شهرا، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بعد إعادة تشكيله. ونرحب بهذا المسعى لأنه سيكفل أيضا تحقيق الأهداف الأمنية للصومال على المدى الطويل، بما في ذلك مكافحة حركة الشباب. إضافة إلى ذلك، نرحب بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لتحقيق هذه الغاية، مثل مفهوم العمليات والتقرير المشترك. فقد ساعدت في تقليص وتضييق نطاق المهام الرئيسية وخيارات التمويل المتاحة للبعثة. وتؤيد مالطة التنفيذ المختلط للإطار المنشأ بموجب القرار 2719 (2023)، على النحو المبين في التقرير المشترك. وسيمكن ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال من العمل ضمن إطار مالي موثوق به. وعلى النحو الذي ينص عليه هذا القرار، نتطلع إلى أن يقدم تقرير الأمين العام المقبل تفاصيل التقدم المحرز بشأن القرار 2719 (2023) في إطار التنفيذ المختلط، كما نتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي المستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي شريكا طويل الأمد في تشكيل الهيكل الأمني في الصومال. ومنذ نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام 2007، ثم بعد ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من 2,6 بليون يورو لدعم العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني فيهما. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي خمس حزم من الدعم للجيش الوطني الصومالي بقيمة إجمالية تبلغ 110 ملايين يورو إضافية منذ عام 2019.

وسنظل ملتزمين بالمساهمة في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال وسنواصل مساعدتنا للصومال لتلبية احتياجاته الأمنية. ويتطلب دعم الصومال أيضاً دعم قاعدة متنوعة من المانحين، بما يتماشى مع مبدأ تقاسم الأعباء. فلنواصل العمل بصورة جماعية للانتقال إلى المرحلة التالية.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر فرنسا المملكة المتحدة على دورها الحاسم في إعداد النص.

ونرحب باتخاذ القرار (القرار 2767 (2024))، الذي ينشئ بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وتمثل هذه البعثة مرحلة جديدة في دعم جهود الصومال في محاربة حركة الشباب وضمان أمنه في نهاية المطاف. ويمكن للصومال الاعتماد على دعم فرنسا في تحقيق هذا الهدف الأساسي.

ويمثل هذا القرار معلماً هاماً، حيث ينص على تنفيذ أول عملية سلام أفريقية بموجب أحكام القرار 2719 (2023). وما فتئت فرنسا تلتزم بهذا النموذج. ويسعدنا أن مجلس الأمن نجح في تحديد إطار مختلط غير مسبوق للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويشهد ذلك على قدرة مجلس الأمن على تكييف الأدوات المتاحة له، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية.

وتود فرنسا أن تؤكد مجدداً أن البعثة ستواصل الاعتماد على التبرعات المقدمة من شركائها. ويجب أن يشارك الاتحاد الأوروبي، الذي خصص أكثر من 2,6 بلايين يورو لبعثات الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام 2007، مشاركة كاملة في البعثة الجديدة. ونحن على ثقة من أن الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزماً في حدود قدراته وأنه سيستكمل الدعم من بقية المجتمع الدولي. فالاستجابة المشتركة والمنسقة من جميع شركاء الصومال هي وحدها القادرة على وقف التهديد الإرهابي. ولا يوجد شركاء تقليديون أو غير تقليديين – بل شركاء وحسب للصومال من أجل تحقيق أمنه وسيادته في القرن الحادي والعشرين.

ويسر فرنسا أن تتمكن من الاستفادة من الاستماع إلى آراء الصومال بشأن هذه المسألة في المجلس أوائل الأسبوع المقبل، كما هو الحال بالنسبة لجميع البلدان المعنية بجميع البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت سلوفينيا مؤيدة للقرار المتعلق بإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال (القرار 2767 (2024)).

ونشكر المملكة المتحدة على جهودها الدؤوبة في محاولة إيجاد حل وسط من شأنه أن يوفر ولاية قوية للبعثة الجديدة. وننوه بدعم المجلس القوي للبعثة الجديدة في الصومال.

يجب تنفيذ جميع الخطوات الضرورية الموضحة في القرار الذي اتُخذ اليوم في الوقت المناسب حتى يتسنى للبعثة البدء في تلقي تمويل مستدام وكافٍ ويمكن التنبؤ به بحلول 1 تموز/يوليه 2025. وأي تأخير بعد هذا التاريخ من شأنه أن يهدد فعالية البعثة وستكون له تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الصومال والمنطقة. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي التكاتف لتحقيق التقاسم العادل للأعباء وتعبئة الموارد المالية اللازمة، بما في ذلك لتحقيق الجزء الطوعي من ميزانية البعثة.

ولن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها منذ اليوم الأول لنشرها إلا إذا استوفيت هذه المعايير. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، وسلوفينيا عضو فيه، تقديم الدعم المالي والعيني واللوجستي للبعثة تماشياً مع التزامه الطويل الأمد تجاه الصومال.

أود أن أختتم بالإشادة بجميع أعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. فتضحياتهم في دعم السلام والأمن والاستقرار في الصومال لن تُنسى أبداً.

ونثني على الشعب الصومالي لقدرته على الصمود ولإحرازه تقدما. ويحدونا أمل صادق في أن يؤدي التعاون الناجح بين الصومال والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى أن تصبح بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال آخر بعثة تنتشر في الصومال بموجب تكليف صادر عن المجلس. ونتمنى للبعثة الجديدة كل التوفيق في تنفيذ مهامها الهامة.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني للمملكة المتحدة، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على جهودها خلال المفاوضات ولأعضاء المجلس الآخرين على مشاركتهم. وأرحب أيضاً بحضور ممثلَي الصومال وإثيوبيا في هذه الجلسة.

صوتت سويسرا مؤيدة للقرار (القرار 2767 (2024)) وترحب باتخاذه.

إن الإذن بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ضروري لتوطيد التقدم المحرز في الصومال. ويؤكد القرار الذي اتُخذ للتو بوضوح على حماية المدنيين باعتبارها أولوية من أولويات ولاية البعثة. ولذلك، فإننا نصر على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف. ويوفر القرار أيضاً إطاراً للامتثال لمعايير السلوك والانضباط والمساءلة. وهذه هي المبادئ الأساسية التي دافعنا عنها في العديد من المناسبات داخل المجلس، بما في ذلك أثناء المفاوضات حول هذا النص.

ونرحب أيضاً بأن القرار يحدد مساراً واضحاً للحصول على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة من خلال التنفيذ المختلط للقرار 2719 (2023). ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالأعمال التحضيرية اللازمة في أقرب وقت ممكن لتمكين المجلس من تأكيد تنفيذه اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2025.

ونأمل أن يساهم الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في تحقيق سلام دائم وشامل في الصومال وأن يمكّنه من ضمان أمنه. وأود أيضاً أن أشيد بجميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية الذين كرسوا أنفسهم للبعثة على مر السنين. وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد دعمنا الكامل للصومال وشعبه. وسنظل ملتزمين بالتعاون معهم بعد انتهاء ولايتنا في المجلس لبناء سلام دائم ومستقبل مزدهر.

السيد صن جيكيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): اتخذ المجلس للتو القرار 2767 (2024) الذي يأذن بالانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال لمواصلة الاضطلاع بالمهام الهامة المتمثلة في مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين في الصومال. ويدل اتخاذه على تصميم المجلس على دعم تحقيق سلام دائم في الصومال.

وقد صوتت الصين مؤيدة للقرار وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للمملكة المتحدة على جهودها بصفتها واضعة المسودة الأولى.

في السنوات الأخيرة، وبدعم من الشركاء الدوليين، حقق الصومال تقدماً كبيراً في حربه ضد الإرهاب. غير أن الحالة الأمنية لا تزال معقدة وخطيرة. ويمثل إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار بداية مرحلة جديدة في جهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتؤيد الصين الخطة التي وضعها الاتحاد الأفريقي والحكومة الصومالية بشأن انتقال البعثة الجديدة وتأمل أن تواصل جميع الأطراف العمل معاً في المرحلة المقبلة لضمان تسليم العمل بين البعثتين بشكل سليم، وذلك لتجنب حدوث فراغ أمني وتوطيد الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب.

إن القرار 2719 (2023) ترتيب إطاري مهم لدعم عمليات لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي وتتولى أفريقيا زمامها، ولطالما دعمت الصين التعجيل بتنفيذه. وترحب الصين بالقرار الذي اتُخذ للتو والذي يأذن بتمويل البعثة وفقا للقرار 2719 (2023) اعتبارا من تموز/يوليه من العام المقبل. وهذه خطوة مهمة إلى الأمام في دعم المجلس لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وتشجع الصين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الإسراع في الأعمال التحضيرية لتنفيذ إطار القرار 2719 (2023)، وذلك لضمان انطباقه بنجاح على البعثة في تموز/يوليه من العام المقبل وضمان إمكانية التنبؤ بتمويل البعثة واستدامته.

في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن البعثة لا تزال تواجه في جميع مراحل عملياتها فجوة تمويلية ضخمة، الأمر الذي قد يحد من فعالية البعثة في الاضطلاع بمهامها. وتدعو الصين الجهات المانحة التقليدية إلى مواصلة الوفاء بمسؤولياتها في تقديم الدعم المالي الكافي للبعثة.

والصين على استعداد للمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بحضور ممثلَي الصومال وإثيوبيا.

وتشكر اليابان المملكة المتحدة، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على تفاعلها البناء وجهودها الدؤوبة خلال المفاوضات.

ترحب اليابان باتخاذ القرار 2767 (2024)، الذي يأذن بإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في لحظة حرجة بالنسبة لعملية الانتقال الأمني في الصومال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية على تضحياتهم. ونعتقد أن بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ستؤدي دوراً حيوياً في دعم هدف الصومال في تولي مسؤولية أكبر عن الأمن وفي تعزيز جهود السلام والمصالحة بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في الصومال. كما نرحب بإعلان أنقرة الذي تم توقيعه مؤخراً بين الصومال وإثيوبيا. إن استمرار التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية، لا سيما في الحرب ضد حركة الشباب.

وتعرب اليابان كذلك عن تقديرها لتضمين القرار إمكانية التنفيذ المستقبلي للإطار الذي أنشأه القرار 2719 (2023) لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وقد مهد القرار 2719 (2023) الطريق لتقديم مساهمة رائدة في معالجة التحدي الدائم المتمثل في تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وبالتالي دعم وتعزيز امتلاك الأفارقة لزمام الأمور. ومن جانبها، قررت اليابان مؤخراً المساهمة بمبلغ 3 ملايين دولار لعنصر الشرطة في عمليات البعثة. ونرحب بدعوة المجلس للأمين العام، بالاشتراك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى التعجيل بالتحضيرات لتنفيذ الإطار المنصوص عليه في القرار 2719 (2023) بشأن البعثة وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس. إن إرساء رقابة ومساءلة منسقة بالاشتراك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشكل راسخ، مع التقيد الصارم بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وإطار الامتثال للسلوك والانضباط، أمور ضرورية ليس بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال فحسب، ولكن لتنفيذ الإطار في المستقبل أيضاً.

وبينما تغادر اليابان المجلس الأسبوع المقبل، نؤكد مجددا التزامنا بمواصلة دعم مساعي الصومال نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد والمنطقة على حد سواء.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي القرار 2767 (2024)، الذي أعده واضع المسودة الأولى البريطاني، بشأن إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وفي البداية، نود أن نشكر قيادة وقوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على خدمتهم ونشيد بالذين ضحوا بأرواحهم في سبيل تحقيق استقرار الوضع في الصومال. وقد صوتت روسيا مؤيدة للقرار لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن وجود قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال لا يزال ضرورياً. فهذه القوات لديها الخبرة اللازمة في القتال المسلح ضد حركة الشباب وتلتزم باحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تنفيذ عملياتها. ونعتقد أيضا أنه قد ثبتت فعالية وجود نظام أفريقي للقيادة والسيطرة.

ونرى أن من المهم عدم التهاون في الجهود المبذولة لتحقيق استقرار الوضع السياسي في الصومال. وينبغي للحكومة الفيدرالية والولايات الفيدرالية مواصلة التغلب على الخلافات فيما بينها وصياغة مسار مشترك من أجل تعزيز السلامة الإقليمية للبلد ووحدته، على الرغم من الصعوبات التي شهدتها الفترة الانتخابية، وينبغي للمجتمع الدولي دعم هذه المساعي. كما ينبغي للحكومة الفيدرالية أن تعطي الأولوية لتحسين فعالية إنفاذ القانون حتى تتمكن الحكومة من حماية المدنيين والبنية التحتية في جميع أنحاء البلد بشكل مستقل بمجرد انتهاء عمل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. ونعتقد أن عضوية مقديشو المقبلة في المجلس لمدة عامين ستعطي زخماً إضافياً لجهود المجلس في التصدي للتهديد الذي تشكله حركة الشباب على السلام والأمن الدوليين.

إن القرار المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال الذي اتخذه المجلس قرار فريد من نوعه فيما يتعلق بتحقيق إمكانات القرار 2719 (2023) الذي ينص على التمويل المشترك لعمليات حفظ السلام الأفريقية من خلال ميزانية الأمم المتحدة. ونأمل أن يزيد القرار الذي اتُخذ اليوم من إمكانية التنبؤ بالتمويل وموثوقيته ومرونته من أجل صون السلام والأمن في الصومال مع قيام الاتحاد الأفريقي بالدور القيادي. ونعتقد أن مجلس الأمن قد اتخذ خطوة هامة نحو إظهار ثقته في تولي المنطقة للقيادة في حل الأزمات في أفريقيا واستعداده لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لصالح السلام والأمن الدوليين. ونلاحظ على وجه الخصوص الموقف القوي والموحد للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن في دفاعهم عن النموذج المختلط الأنسب لتمويل البعثة الذي أوصى به الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ودفاعهم كذلك عن قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ومع ذلك، نشعر بأننا مضطرون للإشارة إلى أننا نشهد منذ أشهر صراعاً بين أولئك الذين لم يعودوا يرغبون في تمويل قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال وأولئك الذين لا يريدون تحمل أي التزامات مالية جديدة حتى من خلال آلية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي ظل ذلك، تشي بيانات الدعم للأفارقة وتطلعاتهم بالنفاق على ما يبدو. وفي حين أن هذه المسألة التي لم نتمكن من الاتفاق بشأنها منذ فترة طويلة لا تتجاوز تكلفتها الإجمالية ما يتراوح بين 100 مليون دولار إلى 150 مليون دولار، فإن تمويل الغرب لأوكرانيا منذ شباط/فبراير 2022 وحتى بداية هذا العام يقدر بـ 238,5 بليون دولار. وظلت الولايات المتحدة أكبر مانح لأوكرانيا على مدار تلك السنوات الثلاث، حيث قدمت 95,2 بليون دولار، بينما قدمت المملكة المتحدة 13,4 بليون دولار. وقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لأوكرانيا 94,2 بليون يورو، منها 6,1 بليون يورو مما يسمى بمرفق السلام الأوروبي الذي انبثق عن مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي وسيتجاوز هذا الرقم قريبا 11 بليون يورو. ومن الواضح أن أفريقيا لم تعد أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة – وهو أمر يجب على زملائنا الأفارقة أن يدركوه ويضعوه في الحسبان للمستقبل.

وعلى الرغم من ذلك، نود أن نشيد بزملائنا الأفارقة والاتحاد الأفريقي ككل. لقد اتُخذت خطوة أولى حاسمة فيما يتعلق بضمان تمويل موثوق ويمكن التنبؤ به للجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. ومن جانبها، ستواصل روسيا دعم هذه الجهود في العام المقبل، حيث ستكون مسألة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال على جدول أعمال المجلس مرة أخرى.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بحضور ممثلي إثيوبيا والصومال في القاعة.

يعرب وفد بلدي عن تقديره للمساعي الدبلوماسية القيّمة التي تبذلها المملكة المتحدة، التي قادت المجلس بوصفها واضعة المسودة الأولى إلى اتخاذ القرار 2767 (2024)، الذي يمكن أن يمثل أداة رئيسية في توطيد السلام والأمن والاستقرار في الصومال.

وحتى قبل أن تتولى إكوادور مسؤوليتها بصفتها عضوا منتخبا في المجلس لفترة عامين من 2023 إلى 2024، أبدينا تعاطفنا مع التطلعات المشروعة والمستمرة منذ فترة طويلة للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن منه وبموجب سلطة المجلس وفق أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة واستدامة ذلك التمويل ومرونته، كما جاء في القرار الذي اتُخذ للتو. وكان ذلك هو السبب الرئيسي لتصويتنا مؤيدين للقرار المعروض على المجلس وشكل الأساس المنطقي لدعمنا لأعضاء مجموعة الدول الأفريقية في عام 2023، الذي توج باتخاذ القرار 2719 (2023) خلال رئاسة إكوادور لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وتقع على عاتق الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي الآن مسؤولية ثقيلة تتمثل في التعجيل بالتحضيرات اللازمة لكي يأذن المجلس بتنفيذ الخطة المختلطة المنصوص عليها في القرار 2719 (2023).

ومع بلوغ فترة عضويتنا في المجلس نهايتها، تؤكد إكوادور من جديد دعمها الثابت لشعب الصومال وتعرب عن أملها في أن تتمكن

بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وفقا لمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني وفي إطار الاحترام الكامل للسيادة الوطنية للصومال، من الإسهام في إرساء أسس السلام الدائم وبناء مستقبل من الاستقرار والتنمية في الصومال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

في البداية، تتقدم الولايات المتحدة بالشكر لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على خدمتها وتضحياتها لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ونترحم على الذين فقدوا أرواحهم في دعم هاتين البعثتين. إن مكافحة حركة الشباب وغيرها من العناصر الإرهابية في الصومال تؤكد على الطبيعة الخطيرة لمهمتنا هنا اليوم. وفي ذلك السياق، أرحب بمشاركة ممثلي الصومال وإثيوبيا.

لم يكن قرارنا بالامتناع عن التصويت على القرار 2767 (2024) قراراً اتخذناه باستخفاف. فعلى الرغم من قلقنا البالغ، أود أن أؤكد على أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم وتعزيز عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ويمتد التزامنا تجاه الصومال على مدى عقود من الزمن. فالولايات المتحدة توفر مساعدات ثنائية لزيادة الأمن وتعزيز النمو الاقتصادي والنهوض بالسلام والاستقرار، ويبلغ مجموعها أكثر من 1.2 بليون دولار سنوياً. وقد دفعت الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مسهم مالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مستوى العالم، ربع الميزانية السنوية لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال منذ بدء عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من خلال بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث قدمت دعماً لوجستياً بالغ الأهمية لإنقاذ حياة قوات الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية. كما تعتز الولايات المتحدة بتأييدها لاتخاذ القرار 2719 (2023) في كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي فتح آفاقًا جديدة في توفير إطار عمل لمجلس الأمن للإذن باستخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لدعم عمليات السلام والدعم التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ولطالما كانت الولايات المتحدة داعمًا وشريكًا للاتحاد الأفريقي منذ فترة طويلة وتعرف الخبرة القيمة التي تجلبها المؤسسة لإدارة النزاعات في القارة. وقد أيدنا القرار 2719 (2023) ليس فقط كمصدر للتمويل ولكن كوسيلة لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وجاء دعم الولايات المتحدة للقرار 2719 (2023) لأننا استمعنا واستجبنا لموقف شركائنا الأفارقة طويل الأمد.

غير أننا نرى أن الشروط لم تتوافر للانتقال الفوري إلى تطبيق القرار 2719 (2023) في الصومال. وعلاوة على ذلك، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار 2719 (2023)، وافقت الدول الأعضاء على أن تمول الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة ما لا يزيد عن 75 في المائة من الميزانيات السنوية لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، على أن يتم حشد الباقي من المجتمع الدولي مشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومن الواضح أن المجلس كان ينوي أن يطبق القرار 2719 (2023) على الدعم اللوجستي والأفراد في إطار نموذج "بعثة واحدة، ميزانية واحدة". وينص القرار على أن الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لن تتجاوز 75 في المائة من الميزانية السنوية للبعثة وذكر الدعم اللوجستي ضمن ذلك، بالإضافة إلى تكاليف الأفراد. وعلى الرغم من ذلك، فإن النموذج المختلط المقترح في القرار 2767 (2024) يعني ضمنا أن الأمم المتحدة ستواصل تمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بالكامل من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة وأن القرار 2719 (2023) سيطبق فقط على سداد تكاليف القوات. وسيؤدي ذلك الترتيب إلى تمويل الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة فعلياً أكثر من 90 في المائة من التكلفة الإجمالية للبعثة. وواضح أن ذلك ليس ما توخاه القرار 2719 (2023).

وكما قلنا في وقت اتخاذ القرار 2719 (2023) وبرهنا منذ ذلك الحين من خلال إجراءاتنا وجهودنا الدبلوماسية، فإن الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي لتحديد كيفية تمويل ما تبقى من الميزانية. غير أنه لا يمكننا التصويت تأييدا لقرار يستخدم ذلك النموذج الجديد من دون الإشارة إلى نية الانتقال إلى

ميزانية موحدة، كما كان الحال في القرار 2719 (2023) وتمشيا مع المعايير وأفضل الممارسات في مجال حفظ السلام. وتسجيلا للموقف، فإننا لن نؤيد تقديم إعانة مالية أو أي آلية أخرى كحل بديل آخر للقصد من القرار الذي اتخذه المجلس من أجل الحصول على اشتراكات مقررة إضافية. من وجهة نظرنا، فإن ذلك النهج، مهما كان مناسبًا على المدى القصير، سينطوي على خطر تقويض مصداقية ذلك النموذج الجديد على المدى الطويل.

وستظل الولايات المتحدة مؤيداً ثابتاً لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وشريكنا في الصومال. وسنبذل كل ما في وسعنا لدعم وتعزيز القرار 2719 (2023)، كما وافق عليه المجلس، كأداة، بما في ذلك تقييم التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مقابل المعايير المحددة في خارطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وسندعم كلتا المؤسستين في عملهما لإعداد هذه الأداة لتحقيق النجاح، والأهم من ذلك دعم الصومال في جهوده لمكافحة التهديدات التي تواجه أمنه واستقراره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة هذا الشهر، فإني أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال المجلس هذا الشهر. ونرحب باتخاذ القرار 2767 (2024)، الذي يمثل خطوة هامة نحو السلام والاستقرار المستدامين في بلدي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للقائم بالصياغة، المملكة المتحدة، وجميع أعضاء مجلس الأمن على انخراطهم البناء بشأن هذا القرار الهام.

ونشيد بعزم المجلس على تفعيل القرار التاريخي 2719 (2023) من خلال الاعتماد الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال لمدة عام واحد. ونتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام في أيار/مايو ونرحب بدعوة المجلس إلى تنفيذ النموذج الهجين الذي أوصى به الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تموز/يوليه 2025. ويعترف ذلك النهج بالسياق التشغيلي الفريد من نوعه ويعزز الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة، والذي كان له دور فعال في نجاح عمليات دعم السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة بنسبة تصل إلى 75 في المائة يمكن أن يوفر تمويلاً كافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويعزز بشكل كبير قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية التي تشكلها حركة الشباب. وإذ نمضي قدماً في مشاركاتنا الفنية والسياسية خلال هذه المرحلة التحضيرية الأولى من عملية إعادة التوجيه وإعادة التنظيم، نحث الجهات المانحة على الإسهام في دعم قوات الأمن الصومالية وتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال المرحلة الأولى. فسيحافظ ذلك الدعم على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وسيمكن من التنفيذ الفعال للولاية منذ بداية المرحلة الثانية ويمهد الطريق أمام البعثة الجديدة بحلول حزيران/يونيه 2025.

وفي الختام، أعرب عن خالص تقديري للروح التعاونية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة وأتطلع إلى ضمان ترجمة الوعود التي قطعت اليوم إلى فوائد ملموسة لشعب الصومال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد سابو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشيد بالقائم بالصياغة، المملكة المتحدة، على جهوده الدؤوبة في تيسير التفاوض بشأن القرار 2767 (2024)، الذي يأذن بالانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال.

يشكل الإرهاب تهديدا متزايدا للسلام والأمن العالميين. وتعمل حركة الشباب باستمرار على تعزيز قدرتها التنظيمية والتشغيلية من أجل إلحاق المزيد من الأضرار بالمدنيين وتحقيق تطلعها إلى تشكيل خلافة إقليمية. وتتحالف أيضا مع تنظيم داعش وجماعات إرهابية أخرى من أجل إنشاء شبكة إرهابية عالمية تمتد عبر قارة أفريقيا والبحر الأحمر. وما فتئت حركة الشباب توسع نطاق التجنيد في صفوفها

وتكثف جهودها لزيادة السيطرة على الأراضي. ويُشكل ميولها المتزايد نحو التعاون مع شبكات إرهابية عالمية أخرى تطورا مقلقا. ويبعث هذا الأمر على مزيد من القلق لأن الجماعات الإرهابية مثل داعش تكتسب موطئ قدم في الصومال. ويبدو أن هذه الجماعة تؤدي دورا واضحا في إحداث حالة من انعدام الأمن البحري، بما في ذلك القرصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندي. وعززت حركة الشباب أيضا قدرتها على تعبئة الموارد والتمويل من داخل الصومال وخارجه. كما أنها تحصل على أسلحة ومعدات متطورة.

ويجري الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال وسط هذه الأجواء من عدم اليقين. ونتوقع أن تسهم بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال إسهاما إيجابيا في استقرار الصومال في الأجل الطويل وأن تحافظ في الوقت نفسه على المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن. ولكن لن تنجح العملية الانتقالية إلا إذا كانت قوات الأمن الصومالية قادرة على تحمل مسؤوليتها الكاملة. ويشكل التوافق الوطني داخل الصومال ووجود جبهة إقليمية موحدة ضد الإرهاب عنصرين لا غنى عنهما. وسيكون من الصعب تعزيز المكاسب الأمنية في غياب هذا الاستعداد السياسي والعملياتي. لذلك نتفق مع النهج الحذر للمجلس والذي ينبغي بموجبه أن تستند أي عملية انتقال مقبلة إلى التحسن التدريجي في قدرة قوات الأمن الصومالية على تحمل المسؤولية الكاملة.

ولا يمكنني التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي. إننا نمر بمرحلة دقيقة تمثل مرحلة انتقالية أخرى منذ تشكيل البعثة دون الإقليمية، وهي بعثة دعم السلام التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الصومال، قبل عقدين تقريبا. لقد استثمر المجتمع الدولي على نحو كبير في هذه الرحلة. بيد أن المهمة لم تكتمل بعد. وينبغي ألا تتراجع الجهود المتضافرة التي يبذلها جيران الصومال وشركاؤه في هذه المرحلة.

وظلت إثيوبيا، إلى جانب دول خط المواجهة الأخرى، في طليعة داعمي الصومال في إعادة بناء مؤسساتها الحكومية وتحمل مسؤوليتها في المجتمع الدولي. وبفضل التضحيات الجسام التي قدمها خيرة أبناء وبنات إثيوبيا، إلى جانب البلدان الشقيقة المساهمة بقوات، فإننا نشهد تقدما مشجعا على مر السنين. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع حكومة الصومال الفيدرالية التي نثق بأنها ستظل شريكا ملتزما في جهود مكافحة الإرهاب. وتعرب إثيوبيا عن استعدادها لمواصلة دورها في مرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

أخيرا، يستند العمل الرامي إلى مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في الصومال إلى سياسة إقليمية مشتركة للترابط تهدف إلى ضمان السلام الجماعي والازدهار في المنطقة. لذلك ينبغي نصح الجهات الفاعلة من خارج المنطقة التي لا تضطلع بدور بنّاء في المنطقة وفي مكافحة الإرهاب في الصومال بالتخلي عن سعيها المتهور.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الصومال الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم أعضاء المجلس، ونظرا للإجراءات الموثقة التي اتخذتها إثيوبيا والصومال على مدى 11 شهرا المنصرمة، أجرت حكومة الصومال الفيدرالية استعراضا شاملا لترتيباتها الأمنية أثناء انتقالنا من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وفي تلك الفترة، أظهر شركاؤنا الإقليميون من ثلاثة بلدان مساهمة بقوات تضامنا ملحوظا وتعهدوا بالإبقاء على قوتنا الضرورية التي يبلغ قوامها 000 11 جندي في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. يعالج هذا الالتزام أي فراغ أمني أحدثته إثيوبيا، مع الحفاظ على التقدم المحرز في مكافحة حركة الشباب في البلد. ونؤكد في هذا السياق أن مخصصات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال الحالية يجري استكمالها من خلال اتفاقات ثنائية مبرمة منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإذ يمضي الصومال قدما، سنواصل الانخراط في شراكات أمنية مقبلة تخدم مصالحنا الوطنية والإقليمية المشتركة.

رُفعت الجلسة الساعة 10/55.